بل التزمت به التزاماً حرفياً بحيث جمعت فى نظمها بين الاتجاهات النحوية فى البيئات العلمية العربية. لم يقف ابن مالك أمام مسائل النحو موقف العاجز، الحائر، أو موقف المقلد التابع، لأنه استطاع أن يعيش على مائدة هذا العلم فترة من الزمن، لم يكن له هم فيها إلا أن يستوعب كل ما ورد من العرب ويدرس كل ما ورد عن النحاة، ويقابل هذا بذاك، ويقارن الأقوال بعضها ببعض فإذا وضحت له فكرة خاصة أو رأى جديدة، أو نقد بنّاء، حرّر ذلك كله فى منطق قوى، وعبارة متينة وأيّده بكل ما يملك من أدلة وحجج، وكان يؤمن فى هذا المجال بقول الجاحظ «ما على الناس شئ أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً»[1].

لهذا فإن لابن مالك آراءً انفرد بها، واتجاهات اختصّ بها لم يقلد فى هذه الآراء أحداً ممن سبقه، ولم يتجه فى هذه الاتجاهات وجهة معينة بصرية أو كوفية، أندلسية أو بغدادية.

وسنكتفى بإيراد بعض المسائل التى انفرد بها ابن مالك لتكون دليلاً يؤيد ما ذهبنا إليه: الضرورة عند ابن مالك[2]، وورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض[3]، وإن إذا خفضت لايليها إلاّ الماضى[4]، ولام الجحود[5]، و «ما، ومهما»[6]، و «ونى ورام بمعنى زال»[7]، والعلم والضمير[8]، والعطف بأم المنقطعة[9]، والواو قد تستعمل بمعنى أو[10]،

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٩١.
(٢) الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٤٢.
(٣) السيوطى، الاقتراح، ص ١٤.
والسيوطى، الهمع، ج١، ص ٢٢٧.
(٤) السيوطى، الهمع، ج١، ص ١٤٢.
(٥) الأشمونى، ج٣، ص ٢٩٢: ٢٩٣.
(٦) الأشمونى، ج٤، ص ١٢.
(٧) السيوطى، الهمع، ج١، ص ١١٢.
(٨) السيوطى، الهمع، ج١، ص ٥٦.
(٩) وخالد الأزهرى، التصريح، ج٢، ص ١٤٤. وابن هشام، المغنى، ج٢، ص ٤٤.
(١٠) ابن هشام، المغنى، ج٢، ص ٣٣.